

رؤيت قد تبدو مخالفة لما يراه المسؤولون

احذروا التحصين ضد عدوان إنفلونزا الطيور من خففتها الضراوة



ما جرى في عام ٢٠٠٦

وما بعده.. ترتب عليه عشرات التحصين.. والسماح باحتكار اللقاح لصالح بعض المحتظنين.. ما أدى إلى توطن المرض في مصر

د. مصطفى فايز

فى مصر، وهو ما ترتب عليه المسح الميدانى الشامل لجميع أنحاء الجمهورية ومن ثم وضع ممارسة عشوائية للتحصين ما زالت مستمرة حتى اليوم، وكذلك خطة واضحة للتحصين وأهدافه. السماح باستغلال مربى الدواجن ثم أقرت تلك الجهات لقاها واحداً (صيني المنشأ) وقصرت حق بيع اللقاح الذى احتكر السوق بعشرة أضعاف ثمنه فى السوق الاستيراد على الشركة الخاصة التى تمثل وكيل الشركة الصينية العالية.

فى فبراير ٢٠٠٦ ومع الإقرار الرسمى بظهور فيروس إنفلونزا الطيور (H5N1) شديد الضراوة فى مزارع الدواجن والتربية المنزلية، اتخذت الجهات المعنية وقتها قراراً عشوائياً بالتحصين ضد الفيروس، وذلك قبل عمل



اختيار عترة اللقاح المؤثرة، وقد يفسر هذا فشل اللقاح المتداول فى مصر فى صد الإصابات الحقيقة كما أقر بعض المربين. ومن المعروف أن الفزع العالمى هو بداية انتقال إنفلونزا الطيور من إنسان لآخر ما يهدى بوباء عالمى. زيادة مقاومة الفيروس للعقارات المضادة للفيروسات مثل التاميفلو وغيره، ما يعني عدم فاعلية هذه العقارات فى علاج المصابين من البشر.

التحصين ضد العترة منخفضة الضراوة من خطر التحور السريع للفيروس وما يشكل من خطر على الإنسان بسبب الاستخدام المكثف للقاحات هو ما يدفعنا للتساؤل عن كيفية اختيار اللقاح المناسب للتحصين فى مصر، فلا يمكن أن نعزل الفيروس ولكن ينبغى القيام بمسح ميدانى شامل للوقوف على المجموعات المنتشرة لدينا ومن ثم

فضلاً عن غياب سياسة التعويضات وغيرها من الأخطاء، وهو ما أدى لتوطن المرض فى مصر، فمن بين ٦٢ دولة ظهر فيها المرض توطن فى ست دول، ومصر هي الدولة الأفريقية الوحيدة بينها، بسبب قصور إدارة الأزمة الذى حق فيه الجهاز المركزي للمحاسبات بعد الثورة. واليوم بعد أن قدم على صناعة الدواجن المصرية ضيف ثقيل جديد هو فيروس إنفلونزا الطيور من عترة (H9N2) منخفضة الضراوة وقامت بعض الجهات البحثية بعزله من مزارع الدواجن فى جهود فردية محمودة لتلك الجهات، نخشى أن يتكرر سيناريو ٢٠٠٦ نفسه بكل تفاصيله، خاصة بعد ظهور لقاح ضد المرض وتناوله فى السوق المصرية بسعر مرتفع يبلغ ضعف سعر السوق العالمي، والمشروع فى تحصين عشوائى جديد دون سياسة واضحة للسيطرة على المرض. ومكمّن الخطير فى حالة العترة الجديدة توطن الفيروس كما حدث فى حالة الفيروس (H5N1) والفشل فى السيطرة عليه، وهو ما يؤثر سلباً على الثروة الداجنة. يتضاعف قلقنا حين نعرف أن فكرة التحصين ضد فيروس (H9N2) نفسها موضع جدل علمى كبير، وذلك لما يؤدى إليه

مبرر قرار التحصين الجزئي
لبعض
مزارع
الدواجن؟
تحديداً
تحصين
قطعان الجدود
والأمهات
والبياض وبعض
مزارع التسمين،
مع العلم بعدم
وجود تمييز
جغرافي بين هذه
القطعان؟ هل درسنا
الاحتمالات البديلة
للتحصين؟ فلو علمنا
أن الفيروس منخفض
الضراوة تكمن خطورته
في أنه يضعف الجهاز
المناعي للطائر ويزيد من
قابلية الإصابة بفيروسات أخرى
مثل الالتهاب الشعبي المعدى
والنيوكاسل، ألم يكن الأجدى عدم
تحصين القطuan ضد (H9N2)
والتركيز على حمايتها ضد
الأمراض التنفسية الأخرى والتي
تطبق لفاحتها بالفعل في الصناعة
المصرية؟

وختاماً، نرجو أن يتسع صدر
السادة المسؤولين بوزارة الزراعة
والصحة لهذه الرؤية المغایرة
للقرارات الصادرة من قبلهم؛ لأن
الصالح العام هو المهدى في
النهاية؛ وكى لا ندخل فى حلقة
مفرغة من العناد كتلك التي ندخلها
كل مرة ثم نندم حيث لا ينفع الندم.



الفيروس

منخفض الضراوة

تكمّن خطورته

فقط في إضعاف الجهاز

المناعي للطائر..

والأجدى عدم

التحصين ومعالجة

الأمراض المناعية

الأخرى

وجدير بالذكر أن هذه الدراسة أجريت على الفيروسات الموجودة في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٠ م.

البحث الثالث الذي يهمنا في هذا المجال هو البحث المنشور بعنوان: اقتراب التكوين الجزيئي لفيروس (H9N2) من قابلية الانتقال بالرذاذ بين البشر أحد المخاوف الكبيرة

عالياً والتي تهدد بحدوث موجة وبائية من إنفلونزا الطيور بين البشر. ومن مجمل هذه الأبحاث نخرج بعدة أسئلة نوجهها لصانعي القرار في وزارة الصحة والزراعة بمصر، وهي: هل وضعت اللجان وال كوادر العلمية هذه المعلومات أمام صانع القرار ليتخذ قراره على ضوئها؟ فلو كانت الإجابة بنعم: ما هو العائد من تحصين قطuan الدواجن ضد فيروس منخفض الضراوة مقابل تلك المخاطر على صحة البشر؟ ولو كانت الإجابة بلا: فمن يتحمل مسؤولية هذا التقصير؟ هل أخذنا من تجارب الدول المحطة بنا مع المرض ومنها السعودية والأردن وفلسطين المحتلة؟ والتي أدى